مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تحقيق التنمية وتدوين قواعد جديدة للتعامل معها

Combat illegal migration through development and codify new rules to deal with it

د. شريفة كلاع [1]

[1] جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – الجزائر – cherifaklaa@gmail.com

ملخص البحث:

تبحث هذه الدراسة في إيجاد حلول للتقليل بشكل كبير على المدى القريب والطويل معا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي أصبحت مشكلة تعاني منها الدول الثلاثة المعنية بها: المصدر، المعبر والمقصد معا، ونظرا لحجم لتدفقاتها الكبيرة والتي أثرت بشكل بالغ على العلاقات الدولية، فإنه لا يمكن التغاضي عن إيجاد حل كفيل بالحد من تدفقها، مما يستدعي إيجاد مقاربة تعمد على معالجتها بدل التركيز فقط على الحلول الأمنية والسياسية والتي لم تغير في الأمر شيئا.

وتم التوصل إلى أن الدول الثلاثة تستطيع التقليل من الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال مكافحتها عن طريق تحقيق التنمية والمساعدة على تحقيقها في القارة الإفريقية، والعمل على تدوين قواعد جديدة للتعامل معها.

الكلمات المفتاحية: مكافحة، الهجرة غير الشرعية، تحقيق، التنمية، التعامل معها.

Abstract:

This study seeks to find solutions to significantly reduce in the short and long term the phenomenon of illegal immigration, which has become a problem for the three countries concerned with it: the source, the crossing and the destination together, and given the volume of its large flows that have greatly affected international relations, it cannot be overlooked On finding a solution that can limit its flow, which necessitates finding an approach that it intends to address instead of focusing only on security and political solutions that have not changed anything.

It was concluded that the three countries can reduce illegal immigration by combating it by achieving development and helping to achieve it on the African continent, and working to codify new rules to deal with it.

Key words: Combating, Illegal immigration, Investigation, Development, Dealing with it.
Jel Classification Codes: F22, F52, F63, O15, R23.

المؤلف المرسل: شريفة كلاع، الإيمايل: cherifaklaa@gmail.com

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة من العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين تدفقات كبيرة للمهاجرين غير الشرعيين، وعلى وجه التحديد من إفريقيا باتجاه دول أوروبا، ومع هذا التزايد تصاعد الاهتمام بشأن الهجرة غير الشرعية سواء على مستوى السياسات أو مستوى البحث العلمي المعنى بقضايا الهجرة، حيث تعكس الحوارات الدولية والإقليمية والوطنية الجارية بشأن الهجرة غير الشرعية إجماعا على أن السياسات الشاملة للتعامل معها تحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية لها، وضرورة التعامل مع هذه الظاهرة التي أصبحت تتزايد بشكل كبير، من مداخل أخرى تعمد على التقليل منها، لذلك كانت المقاربة التنموية السبيل لجميع الدول المعنية بها، دول المصدر، المعبر والمقصد، ونظرا لأن السبب الأكبر الدافع نحو الهجرة باتجاه الشمال في أغلب الدول الإفريقية يتمثل في تدني المستوى الاقتصادي ومستوى التنمية المنخفض أو حتى المعدوم في تلك الدول مقارنة بالدول الأوروبية، تبقى المقاربة التنموية سبيلا لمعالجة الهجرة غير الشرعية، والتقليل من حدتها والتي انعكست على مسار التنمية والمسائل المتعلقة بها، لهذا أصبح من الضروري أن تكون هناك حلولا واستراتيجيات موحدة للتحكم في تدفقات المهاجرين بطريقة غير شرعية من إفريقيا نحو أوروبا، تعتمد في المقام الأول على التنمية، ثم العمل على تدوين قواعد جديدة للتعامل معها، وعليه سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع: " **مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تحقيق التنمية وتدوين قواعد جديدة للتعامل معها** ".

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع الهجرة غير الشرعية، من خلال تقصي واقع وحجم الهجرة غير الشرعية في إفريقيا نحو أوروبا، والبحث في مقاربة كفيلة بالتقليل من الظاهرة التي استفحلت بصفة كبيرة في السنوات الأخيرة، وتبيان مستوجبات اعتماد قواعد جديدة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية والمهاجرين غير الشرعيين.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى الإحاطة بموضوع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، وتقديم المقاربة التنموية كسبيل لمعالجة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا نحو أوروبا، وكذا تدوين قواعد جديدة للهجرة غير الشرعية من خلال اعتماد الحماية واحترام حقوق الإنسان بالنسبة لهؤلاء المهاجرين.

الإشكالية: سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع "**مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تحقيق التنمية وتدوين قواعد جديدة للتعامل معها**" من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تمكن المقاربة التنموية والقواعد الأخرى والتي من شأنها أن تعمل على التقليل من تدفقات الهجرة غير الشرعية بشكل كبير؟.

هيكل وعناصر البحث: سنعتمد في هذا البحث على العناصر والمحاور التالية:

1. واقع وحجم الهجرة غير الشرعية في إفريقيا نحو أوروبا.
2. المقاربة التنموية كسبيل لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا.
3. نحو تدوين قواعد جديدة للهجرة غير الشرعية من خلال الحماية واحترام حقوق الإنسان.

المحور الأول: واقع وحجم الهجرة غير الشرعية في إفريقيا نحو أوروبا

على الرغم من التركيز الدولي على تدفقات الهجرة إلى أوروبا، فإن أكثر من 80% من الهجرة الإفريقية تحدث في إفريقيا نفسها، وهي على حد سواء داخل المنطقة الإفريقية (وخاصة في المناطق الغربية والشرقية والجنوبية الإفريقية)، وفيما بين الأقاليم (من غرب إفريقيا إلى الجنوب الإفريقي، من شرق إفريقيا/ القرن الإفريقي إلى الجنوب الإفريقي ومن إفريقيا الوسطى إلى الجنوب الإفريقي وغرب إفريقيا)، ويتضح من هذا أن مسارات الهجرة في إفريقيا تتطور باستمرار وتتغير، ففي السنوات الأخيرة، شهد الطريق الشرقي (طريق الهجرة في خليج عدن) أعدادا متزايدة من المهاجرين، وخاصة من القرن الإفريقي، المنتقلين إلى دول الخليج وخارجها، وفي نفس الوقت كانت هناك زيادة في الحركة على الطريق الشمالي للقارة الإفريقية، والذي يجتازه المهاجرون أساسا من الغرب والقرن الإفريقي في طريقهم إلى أوروبا عبر الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط، ومن الجدير بالذكر هنا أنه على الرغم من أن الهجرة على الطريق الشمالي نسبتها أقل بالمقارنة مع الهجرة في القارة على الطريق الجنوبي من شرق إفريقيا/ القرن الإفريقي إلى الجنوب الإفريقي، إلا أنه يتم توجيه الكثير من الموارد نحو إدارة الهجرة على الطريق الشمالي أي دول المغرب العربي، إذ يرجع ذلك إلى الاهتمام السياسي الذي تلقته الهجرة في دول أوروبا [1].

إذ يستخدم مهاجرو إفريقيا بالدرجة الأولى طريق وسط البحر المتوسط – عبر ليبيا ومصر، وبدرجة أقل، الجزائر وتونس والمغرب، حيث أن هناك حوالي 105.000 مهاجر إفريقي قد اتخذوا طريقهم عبر البحر الأبيض المتوسط سنة 2017، أما الطريق الثاني الأكثر شيوعا هو عبر خليج عدن إلى شبه الجزيرة العربية، وقد عبر حوالي 38.500 مهاجر إثيوبي إلى اليمن الذي مزقته الحرب في عام 2017، كما عبر حوالي 82.000 مهاجر إثيوبي في سنة 2016، ويسافر ما يقدر بـ 15.000 – 17.000 مهاجر كل سنة على طول طريق ثالث؛ وهو من القرن الإفريقي إلى الجنوب الإفريقي، وما يلاحظ أنه قد استخدم أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين الأفارقة خدمات المهربين، مما يشكل مخاطر على المهاجرين ويمكن الشبكات الإجرامية التي تهدد الأمن الإقليمي في إفريقيا عبر الحدود الوطنية [2].

ويقدر حجم اقتصاد تهريب المهاجرين في إفريقيا بنحو 500 مليار دولار، حيث أن الكثير من هذه الأموال تذهب إلى أيدي الشبكات الإجرامية والميليشيات والمسؤولين الفاسدين والمقاتلين العنيفين،

مما يجعل من مشكلة الهجرة في إفريقيا مدفوعة من قبل الفقر والفساد وسوء الحكم، إذ تعتبر تسعة من أصل 10 دول إفريقية منشأ "غير حرة" أو "حرة جزئيا" في حصولها على الحقوق السياسية والحريات المدنية حسب ما يبينه الجدول أدناه، وتندرج ثماني من الدول العشرة الأوائل ضمن الخُمس الأدنى ($\frac{1}{5}$) من تصنيفات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[3].

Country of Origin	Number of Migrants in 2017	Population	Level of Freedom	Per Capita Income	Corruption Perceptions Index Score*	Human Development Ranking
Ethiopia	49,220	87,000,000	Not Free	$370	34	174
Nigeria	17,487	170,000,000	Partly Free	$1,280	28	152
Guinea	12,158	11,000,000	Partly Free	$430	27	183
Côte d'Ivoire	11,966	21,000,000	Partly Free	$1,090	34	171
Morocco	9,558	33,000,000	Partly Free	$2,970	37	123
Gambia	7,711	1,800,000	Not Free	$500	26	173
Mali	6,953	16,000,000	Partly Free	$610	32	175
Algeria	6,444	37,000,000	Not Free	$4,470	34	83
Sudan	5,852	33,000,000	Not Free	$1,310	14	165
Senegal	5,786	13,000,000	Free	$1,070	45	162

** 0=Highly corrupt; 100=Very clean*
Data from UNHCR, RMMS, Freedom House, Transparency International, and UNDP as of December 2017. Does not include refugees, internally displaced persons, or asylum seekers.

المصدر: "Dynamics of African Economic Migration", Op.cit.

لقد تحولت الممرات البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط منذ سنة 2013 إلى طريق مفضلة للهجرة غير الشرعية نحو قارة أوروبا، وبحسب معطيات وكالة أمن الحدود الخارجية "فرونتكس" في الاتحاد الأوروبي، فإنه قد استخدم حوالي 929.171 مهاجر غير شرعي سنة 2015 طرق البحر المتوسط للوصول إلى أراضي الدول الأوروبية، حيث أن نسبة 16% كانت عن طريق ليبيا لوحدها[4]، ويأتي أغلب هؤلاء المهاجرين من منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، والتي تعتبر من أكثر المناطق الإفريقية دفعا للهجرة[5] لعدة أسباب لا تنحصر فقط في الاقتصادية بل والاجتماعية والسياسية وحتى الدينية، وتواجه إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة من التحديات المصيرية، أهمها أن 60% من مواطنيها لم يتجاوزوا سن الخامسة والعشرين سنة، معظمهم يعانون من الفقر والاضطهاد، ففي سنة 2017 وحدها، عبر حوالي 14.000 طفل مهاجر من دون مرافقة إلى أوروبا عبر ليبيا، وقد قضى منهم 400 طفل غرقا، علما أن 90% ممن يعبرون البحر الأبيض المتوسط إلى دول أوروبا عن طريق ليبيا، بحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [6].

وحسب منظمة الهجرة الدولية في تقريرها الذي صدر يوم 2017/05/05 هناك حوالي 44.209 مهاجرا قد دخلوا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط منذ مطلع سنة 2017 إلى غاية 2017/05/03، مقارنة بنحو 184.741 مهاجرا خلال نفس الفترة من سنة 2016، وأضاف تقرير المنظمة أن الغالبية العظمى من المهاجرين قد وصلوا إيطاليا، ثم تلتها اليونان في استقبال هؤلاء المهاجرين، ثم قبرص وإسبانيا، حيث استقبلت إيطاليا أكثر من 37.000 مهاجر غير شرعي، فيما وصل عددهم أكثر من 5.000 في اليونان وإسبانيا أكثر من حوالي 1.000 مهاجر، وبحسب تقرير إحصائي صادر عن وزارة الداخلية الإيطالية فإن جنسيات المهاجرين غير الشرعيين منذ بداية سنة 2017 مرتبة وفق عدد القادمين كالتالي: غينيا، ساحل العاج، نيجيريا، السنغال، مالي، إريتيريا، غامبيا، السودان، بنغلاديش، والصومال، وهذا يعني أنه من ضمن 10 جنسيات من المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إلى إيطاليا؛ ترتبط واحدة منها فقط بحدود مشتركة مع ليبيا وهي السودان والتي حلت في الترتيب الثامن فيما تأتي نيجيريا التي تقدم أكبر عدد من المهاجرين المتواجدين على الأراضي الليبية في الترتيب الثالث بعد كل من غينيا وساحل العاج [7]، كما تم رصد وصول نحو 180.000 مهاجر معظمهم من دول جنوب الصحراء الإفريقية، كانوا قد عبروا السواحل الليبية إلى إيطاليا خلال سنة 2016، حيث دفعوا ما يقرب من 23 مليون دولار في رحلاتهم لمجرد الوصول إلى السواحل الليبية، هذا إضافة إلى دفع حوالي ألفي دولار لكل مهاجر ليحجز مكان له على مراكب الهجرة [8].

خريطة توضح طرق الهجرة من مناطق إفريقية نحو أوروبا عبر البحر المتوسط

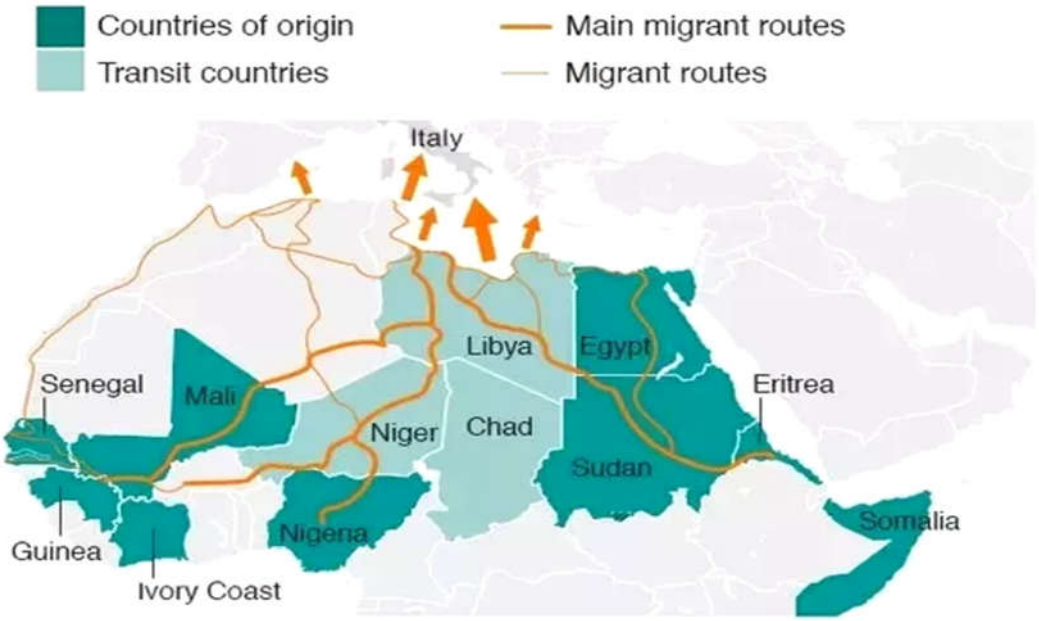

المصدر : https://www.quora.com/Could-Morocco-ever-join-the-EU

ويتم تهريب اللاجئين والمهاجرين – ومعظمهم من غانا ونيجيريا والكاميرون وزامبيا والسنغال وغامبيا والسودان – إلى ليبيا من خلال شبكة من العصابات الإجرامية على وعد بالوصول إلى شواطئ أوروبا، باعتبار أن ليبيا هي البوابة الرئيسية للأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر[9]، فمن خلال منطقة الصحراء الليبية تتم أخطر عمليات الهجرة غير النظامية في المنطقة عموما وفق نظام "الدفع أولا بأول" بدلا من نظام "الحزمة الكاملة"، وهذا يعني كما يبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنه لا تتولى عادة شبكة واحدة إدارة عملية تهريب البشر برمتها، حيث تتم عمليات النقل والتفاوض على دفع الرشاوى مع موظفي الجمارك والشرطة في العادة في مراحل منفصلة من الرحلة عبر النيجر ومالي، كما تبين أيضا في ليبيا كانت السيطرة على الهجرة وأرباحها حكرا على أفراد قبيلة واحدة – القذاذفة – ممن لهم صلات وثيقة مع جهاز الأمن، وأدى ظهور ميليشيات متعددة تسيطر على أجزاء من الأراضي الليبية إلى جعل البلاد أكثر خطورة بالنسبة للمهاجرين، الذين يتعرضون الآن إلى خطر اعتراضهم في العديد من المواقع المختلفة [10].

لقد تطورت طرق تهريب المهاجرين في جميع أنحاء ليبيا، وهو ما يعكس ديناميكيات ليبيا المتغيرة خاصة في عام 2016، إذ شهدت طرق الهجرة المرتبطة بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نزوحا كبيرا في جميع أنحاء ليبيا بسبب عدد من العوامل الإقليمية والمحلية، بما في ذلك الصراع القبلي المحلي والعسكرة فيها، فضلا عن مكافحة التهريب في الآونة الأخيرة بها والذي قمع في البلدان المجاورة مثل تونس والجزائر، وهو ما جعل لهذه الاتجاهات تأثير كبير على إعادة التوازن في نشاط التهريب جميع أنحاء ليبيا الذي زاد بأكثر حدة خلال عام 2017 [11]، وعلى إثر الإجراءات التعسفية من قبل الاتحاد الأوروبي ومنع مرور المهاجرين الذين ينحدرون إفريقيا جنوب الصحراء عبر المغرب إلى إسبانيا، استغلت عصابات تهريب البشر عدم استقرار الأوضاع في حدود ليبيا التي تعاني مشاكل مع الدول الحدودية وانتقلوا إلى الشواطئ المصرية لتكون نقطة انطلاق رحلات إلى إيطاليا أو اليونان، حيث صرح الجيش المصري بأن قوات حرس الحدود ضبطت أكثر من 12 ألف شخص من جنسيات مختلفة حاولوا التسلل إلى البلاد أو الانطلاق منها في رحلات هجرة غير شرعية خلال عام 2016[12]، وما يتم استنتاجه هنا أن ملف الهجرة غير الشرعية أصبح ملفا حساسا على المستويين المحلي، الإقليمي والدولي، خاصة في ظل استمرار الفوضى في ليبيا والذي سيزيد من تطوره وإجهاض الحلول المقترحة لمعالجته.

وعليه فإن؛ حجم الهجرة غير الشرعية في إفريقيا نحو أوروبا قد شهدت تزايدا وبشكل ملفت مع بداية الحراك العربي وحالة اللااستقرار الذي شهدته معظم دول شمال إفريقيا والتي اتخذ منها المهاجرون غير الشرعيون ومهربي الأشخاص معبرا للوصول إلى دول أوروبا، نتيجة لتشجيع الشبكات

المنظمة لتهريب الأشخاص، الذين يغرسون في نفوسهم الأمل في حياة أفضل في أوروبا، حيث تفاقمت الظاهرة وبشكل ملفت في السنتين 2016 و2017، وأصبحت بذلك ليبيا تمثل نقطة الانطلاق الأساسية للعابرين سواء من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة أو من جهات أخرى نحو دول شمال البحر المتوسط، إذ يغادر 90% من حركات الهجرة غير النظامية المتوجة إلى الدول الأوروبية عبر السواحل الليبية.

المحور الثاني: المقاربة التنموية كسبيل لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا

نظرا لحجم التدفقات الكبيرة للهجرة غير الشرعية والتي أثرت بشكل بالغ على العلاقات الدولية، فإنه لا يمكن التغاضي عن إيجاد حل كفيل بالحد من تدفقها، مما يستدعي إيجاد مقاربة تعمد على معالجة التي أصبحت تؤرق كل من دول المصدر، المعبر والمقصد، ونظرا لأن السبب الأكبر الدافع نحو الهجرة في أغلب الدول الإفريقية يتمثل في تدني المستوى الاقتصادي ومستوى التنمية المنخفض أو حتى المعدوم في تلك الدول مقارنة بالدول الأوروبية، تبقى المقاربة التنموية سبيلا لمعالجة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وهو ما نريد توضيحه في هذا العنصر.

حيث أن التنمية أصبحت تعد مبدأ مؤكدا تسهم من خلاله الدول المقصد في تنمية دول المنشأ، وهي تقتضي الإصلاح الاقتصادي وتنمية المناطق [13]، وبخاصة منها المناطق الحدودية المهمشة والفاصلة بين الدول الإفريقية وكذا المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة والتي اقتضى الأشخاص إلى تركها هربا إلى مناطق أكثر أمنا.

إن التنمية لا تخلو كذلك من تأثير على تدفقات الهجرة من حيث اتجاهها وكثافتها ونوعيتها، حيث أن مستوى التنمية في الدول المصدر وكذا التفاوت في مستوى التنمية يعتبر من الأمور التي تحدد حركة واتجاه الهجرة، فتحسين المستوى المعيشي يعد من بين أهم العوامل المحركة للهجرة، وعليه تصبح الدول ذات مستوى التنمية المنخفض تتحول إلى دول مصدرة للمهاجرين، في حين تتحول الدول ذات مستوى التنمية المرتفع إلى دول وجهة ومقصدا للمهاجرين [14].

وبناء على ذلك يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الدول المعنية بالهجرة:

1. الدول التي تنطلق منها حركة الأفراد والتي غالبا ما تتوفر على خصائص الفقر والبؤس وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
2. الدول التي تعتبر مناطق إما عبور أو استقرار وتكون أرفع مستوى معيشي من الدول السابقة، فتحوز على رغبة المهاجرين في الاستقرار والقبول بأبسط ظروف العيش، أو تحاول هذه الفئات تحين الفرصة للانتقال بطريقة غير شرعية إلى دول أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.

3. الدول الأكثر غناء والتي تكون دول قادرة أن توفر لهؤلاء ظروف معيشية أكثر ملائمة، لأنه بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية المتاحة، هناك الإطار القانوني الذي يحمي طبقة معينة أثناء تواجدها في البلد المستقبل، ونقصد بها الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية للدول المستقبلة [15].

ويعكس مؤشر كل من إجمالي الدخل القومي وكذا متوسط دخل الفرد في قارة إفريقيا، الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها الأفراد الأفارقة في دولهم، مما انعكس سلبا على أوضاع نسب الفقر في إفريقيا، فزادت نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث نجدها مرتفعة في نيجيريا مثلا بنسبة 70% وبنسبة 67% في تنزانيا، و48% في الكامرون، بينما نجدها منخفضة في أوروبا، فمثلا في بريطانيا تمثل فيها بنسبة 15% ونسبة 8.1% في فرنسا، و29.9% في إيطاليا، بينما نجدها في إسبانيا تمثل 21.1%، ومن ثمة فإن ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في إفريقيا يجعل الأفراد الأفارقة يهاجرون إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط [16].

علاوة عن ذلك فإن الضمان الاجتماعي في دول أوروبا أفضل من ما هو في دول إفريقيا، إذ يحصل الفقراء عن دعم من الحكومة، بينما لا يحصل أغلب الأفراد الأفارقة على دعم اجتماعي من الدولة، إلا في شكل تضامن اجتماعي بين أفراد المجتمع وترابط الأسر، مما يجعل الفقراء يواجهون ظروفا قاسية جدا وهو ما يجعلهم يفكرون في الهجرة، كما يلاحظ أيضا أن نسب البطالة مرتفعة في كل دول إفريقيا، حيث تمثل نسبة 23.9% في نيجيريا و17.5% في إثيوبيا، وكذا ما نسبته 30% في الكمرون، بينما هي منخفضة في دول أوروبا، إذ بلغت نسبة 5.4% في بريطانيا و10.1% في فرنسا، و11.9% في إيطاليا، و22.1% في إسبانيا، فارتفاع نسبة البطالة في إفريقيا تجعل أيضا الأفراد الأفارقة يبحثون عن فرص للعمل في دول أوروبا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن العاطلين عن العمل في دول أوروبا يحصلون على دعم من الدولة في شكل ضمان اجتماعي، بينما العاطلون عن العمل في إفريقيا لا يحصلون على أي دعم من حكوماتهم، خاصة في ظل الظروف التقشفية التي تعيشها معظم اقتصاديات الدول الإفريقية، في ظل برامج التكيف الهيكلي الذي يطبقه معظم القارة الإفريقية [17].

ومن خلال الجدول رقم 1 التالي يتم توضيح المؤشرات الاقتصادية في بعض الدول الإفريقية مقارنة مع بعض الدول الأوروبية، حيث يتضح جليا أن عوامل الدفع نحو الهجرة في إفريقيا، تمثل عوامل جذب للهجرة في الجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط وبقية الدول الأوروبية.

الجدول رقم 1: توضيح المؤشرات الاقتصادية في بعض الدول الإفريقية مقارنة مع بعض الدول الأوروبية

الدولة	إجمالي الدخل القومي (دولار)	متوسط دخل الفرد (دولار)	نسبة البطالة %	نسبة السكان تحت خط الفقر %
نيجيريا	1.092 تريليون	6100	23.9	70
إثيوبيا	161.6 بليون	1800	17.5	29.6
الكاميرون	726 بليون	2900	30	48
تنزانيا	138.5 بليون	2900	NA	67
بريطانيا	2.679 تريليون	41200	5.4	15
فرنسا	2.647 تريليون	41200	10.1	8.1
إيطاليا	2.171 تريليون	35700	11.9	29.9
إسبانيا	1.615 تريليون	34800	22.1	21.1

المصدر: يوسف خميس أبورفاس، مرجع سابق، ص. 135.

وعليه فإن هناك من يرى بأن مسألة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تعالج خارج إطار البعد التنموي، حيث يقر"Sylvere Yao Koman" بوجود علاقة تلازمية بين معدل الهجرة في بلد ما والمحفزات الاقتصادية، حيث يستعمل متغير الصراع والحروب الداخلية والأزمات الخطيرة التي تستفز الشعوب وتحرضهم على الهجرة، وحسب "August Kouakou" فإن كل إشكالات التنظيم العالمي للهجرة تدور حول مراقبة المهاجرين غير الشرعيين، حيث يمكن استنتاج فكرتين وهما:

1. هناك من يقول أنها سلبية بالنسبة للدول المستقبلة والتي تعتبر دول استعمارية بالأساس.
2. هناك من يعتبرها إيجابية لاقتصاديات الدولتين: الدولة الأصلية والدول المستقبلة.

ويحاول "August Kouakou" أن يقترح حلا لهذه المسألة بطلب مساعدة الدول المتقدمة للدول الفقيرة لتوفير الحد الأدنى من أسس التنمية بالرغم من أن البعض يتحفظ من موضوع المساعدات بالنسبة للدول ذات الأنظمة الشمولية، لكونها دول لا زال الاستقرار فيها لم يستتب وربما توجه تلك المساعدات لأغراض غير سلمية [18].

وتحاول الدول الإفريقية ربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمشكل التنمية وهذا من خلال الاعتراف بحجم الهجرة وانعكاساتها على مسار التنمية والمسائل المتعلقة بها، ومن هنا أصبح من الضروري أن تضع الدول الإفريقية لنفسها استراتيجية موحدة للتحكم في تدفقات المهاجرين، بإشراك الدول سواء المصدرة أو مناطق العبور أو الدول المستقبلة للمهاجرين [19].

وفي هذا الصدد تم في شهر أفريل 2006 تنظيم اجتماع في الجزائر بين الخبراء الأفارقة والدوليين في مجال الهجرة حول موضوع "الهجرة والتنمية"، تطبيقا للقرار الصادر عن قمة الاتحاد الإفريقي بعاصمة السودان الخرطوم في 23 جانفي 2006 بناء على اقتراح الجزائر، وفي هذا الإطار خرج اجتماع الجزائر بمخطط عمل إفريقي يحدد عدد من الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الوطني، القاري والدولي مثل: تعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص، تحسين ظروف تشغيل الشباب، إدراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتشجيع اتفاقيات التعاون بين الدول الإفريقية للتحكم في الهجرة غير الشرعية [20].

وبالإضافة إلى مخطط العمل الإفريقي؛ تبنت أشغال اجتماع الجزائر استراتيجية إفريقية تتمحور حول أربع نقاط أساسية:

1. الهجرة والتنمية.
2. الهجرة والسلم الاجتماعي والأمن والاستقرار.
3. الهجرة وحقوق الإنسان.
4. الهجرة والموارد البشرية[21].

والملاحظ أن هذه الوثيقة الاستراتيجية قد سلطت الضوء على "الارتقاء بتسيير الهجرة في إطار يكون أكثر شمولا" سواء على المستوى الإفريقي أو على الصعيد الأوروبي – الإفريقي، كما ترفض هذه الأخيرة رفضا قاطعا إنشاء "مخيمات لتمركز المهاجرين" في الدول الإفريقية وكذا سياسة "الهجرة المنتقاة" التي تقترحها بعض دول الضفة الشمالية من دول البحر الأبيض المتوسط، فسياسة الهجرة الانتقائية لا تعني إلا نهب جديد ومنظم لكفاءات إفريقيا والدول النامية عامة، ففي نظر الدول الغربية الأوروبية تعتبر إفريقيا الخزان الذي طالما كان مصدرا للرجال الذين يخوضون الحروب الأوروبية، ثم كعمال لإعادة إعمار وبناء أوروبا، وأصبحت في السنوات الأخيرة مصدرا للكفاءات لدعم الرخاء الذي تعيشه دول أوروبا، فبالنسبة للأفارقة فإن الحل يكمن في التنمية، خاصة في المناطق التي تعرف نسبة نزوح تدفقات كبيرة من المهاجرين [22].

ومن جهة أخرى تبنت منظمة الاتحاد الإفريقي عقب "قمة بانجول" التي انعقدت في شهر جوان 2006 في غامبيا، تقرير حوصلة لاجتماع الجزائر ومشروع مؤطر لسياسة الهجرة كأرضية أساسية ومرجع يهدف إلى بلورة سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية، كما ناقشت منظمة الاتحاد الإفريقي الفكرة التي تقدمت بها دولة مالي حول إمكانية إنشاء مركز إفريقي للدراسات والبحث حول الهجرة، خاصة وأنه تم المطالبة خلال نفس القمة بتعيين فترة ما بين 2007 و2017 كعشرية للهجرة الدولية والتنمية، هذه العشرية ستساعد على إعادة تحليلات حول أثر الهجرة على مشاريع التنمية، وإدماجها كعنصر

أساسي ضمن مخططات استراتيجية للتخفيض من نسبة الفقر وإدراجها في نقاشات أهداف الألفية للتنمية بتعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية، إلا أنه تم تسجيل تفاوت في وجهات النظر بين دول ضفتي البحر المتوسط حول الحلول المناسبة لمعالجة مشكل الهجرة غير الشرعية، فأغلب دول الضفة الشمالية ترجع انتشار الهجرة غير الشرعية إلى غياب الديمقراطية في الدول الإفريقية وغياب احترام الحقوق الأساسية للأفراد، وبالتالي هي تطالب الدول الإفريقية بالمزيد من الانفتاح السياسي واحترام الحقوق والحريات، كما أنها تؤكد على المزيد من الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص [23].

أما بالنسبة لدول جنوب الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فهي ترجع الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى غياب التنمية، وهذا نتيجة قلة الإمكانات المادية لديها، كما أنها تشير إلى غياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم اقتصادياتها، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فمع توسع الاتحاد الأوروبي شرقا توجهت رؤوس أموال الاتحاد الأوروبي نحو الدول التي هي في طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهذا لتدعيم اقتصادياتها وتهيئة المناخ الاقتصادي للدخول في الاتحاد الأوروبي [24]، وهو ما جعل رؤوس الأموال والاستثمارات التي من المفروض أن توجه نحو الدول الإفريقية، توجه نحو مناطق وأسواق أوروبية وهو ما أحدث الخلل وبالتالي تأثرت حركية الأشخاص بحركية رؤوس الأموال.

وفي ضوء التحديات التي أصبحت تفرضها الهجرة وتداعياتها (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها)، اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المقرر CM/ Dec 614 (LXXIV) خلال الدورة العادية الرابعة والسبعين في لوساكا، بزامبيا في شهر جويلية 2001، الذي دعا إلى وضع إطار لسياسة الهجرة *، وقد كلف بما يلي: [25]

1. وضع إطار استراتيجي لسياسة الهجرة في إفريقيا يمكن أن يسهم في التصدي للتحديات التي تفرضها الهجرة وضمان إدماج الهجرة والمسائل ذات الصلة في جدول الأعمال الوطني والإقليمي للأمن والاستقرار والتنمية والتعاون.
2. العمل من أجل حرية تنقل الناس وتعزيز التعاون داخل المنطقة وفيما بين الأقاليم في المسائل المتعلقة بالهجرة، على أساس عمليات الهجرة القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.
3. خلق بيئة مواتية لتسهيل مشاركة المهاجرين، لا سيما أولئك في المهجر في تنمية بلدانهم.

وقد توج هذا بإطار سياسة الهجرة التابع للاتحاد الإفريقي الذي اعتمد بـ "أنجول" عاصمة غامبيا في عام 2006، وقدم إطار "سياسة الهجرة التابع للاتحاد الإفريقي لسنة 2006" مبادئ توجيهية شاملة ومتكاملة للسياسات إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي شجعت على أخذها في الاعتبار في مساعيها لتعزيز الهجرة والتنمية ومعالجة التحديات التي

تفرضها الهجرة في القارة، وقدمت مبادئ توجيهية للسياسة العامة في تسعة مجالات موضوعاتية هي: هجرة اليد العاملة؛ إدارة الحدود؛ الهجرة غير النظامية؛ التشرد القسري؛ حقوق الإنسان للمهاجرين؛ الهجرة الداخلية؛ إدارة بيانات الهجرة؛ الهجرة والتنمية؛ والتعاون بين الدول والشراكات [26].

وقد أجرت مفوضية الاتحاد الإفريقي في سنة 2016 تقييما لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا، لتحديد مدى توجيهه الفعال للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة الهجرة، والتحديات المواجهة في تنفيذه، والفرص المتبقي انتهازها، واستمرار أهميته في حالة ما إذا كانت هناك حاجة إلى تنقيحه، وبعد الانتهاء من التقييم؛ اجتمعت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في "زنجبار" في شهر نوفمبر 2016 لمناقشة تقرير تقييم إطار سياسة الهجرة في إفريقيا التابع للاتحاد الإفريقي والمساهمة فيه والتحقق من صحته، إذ أقرت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالطبيعة الدينامية للهجرة، واتجاهات الهجرة وأنماطها المتغيرة في القارة، على مدى السنوات العشر الماضية، ومن ثم أوصى الاجتماع بأن تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي بتحديث إطار سياسة الهجرة في إفريقيا، وأن تضع خطة عمل مدتها 10 سنوات لتنفيذه، والملاحظ أن هذا الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا يعكس ديناميات الهجرة الحالية فيها، ويقدم إطارا استراتيجيا منقحا لتوجيه الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة الهجرة [27].

كما حث الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل "2018 – 2027" الذي اعتمده الاتحاد الإفريقي الدول الإفريقية؛ على اعتماد الانخراط في وضع حوار وبرامج بشأن الهجرة والتنمية مع الهيئات الإقليمية والجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المؤسسات المعنية الأخرى [28]، من أجل إدماج قضايا الهجرة مع التنمية ومحاربة الإتجار بالبشر.

وكنتيجة منبثقة عن القمة الأوروبية – الإفريقية التي عقدت في العاصمة الإيفوارية "أبيدجان" يومي 29 و30 نوفمبر 2017، والتي تشكلت قضيتا الهجرة والأمن محور اهتماماتها، أرسلت بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في 24 فيفري 2018، للعمل على الإعادة الطوعية للمهاجرين من ليبيا، وقد أعربت تلك البعثة عن ترحيبها بالتقدم المحرز في العودة الإنسانية الطوعية لـ 19.370 مهاجر من ليبيا إلى بلدانهم الأصلية خلال سنة 2017،

كما أوضحت البعثة في بيان مشترك أنه تم إجلاء 9.379 مهاجر منذ 28 نوفمبر 2017، مضيفة أنه تم بموازاة ذلك، إجلاء 1.211 لاجئ من ليبيا إلى النيجر منذ شهر ديسمبر 2017، بهدف إعادة توطينهم، وقد جاء ذلك في ختام زيارة البعثة المشتركة لتقييم التقدم المنجز وتعزيز التعاون مع السلطات الليبية حول الاستجابة لتحديات الهجرة والحماية، حيث جاءت هذه الزيارة عقب اجتماع لفريق العمل المشترك بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي خلال شهر ديسمبر 2017 في العاصمة "بروكسل" ببلجيكا [29].

وعليه يتضح جليا أن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية هي أحد الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة أو على الأقل التقليل منها، كونها تؤثر على الهجرة من الداخل بما يضمن استقرار الأشخاص في دولهم الأصلية، انطلاقا من أن التنمية تؤدي إلى خلق مناصب للشغل وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة بينها وبين الدول المستقبلة، فمساعدة دول جنوب البحر المتوسط وكذا الدول الإفريقية الأخرى القادمة منها تدفقات الأشخاص، مسألة لا بد منها لضمان استقرار المنطقة ككل وإيقاف ضغط الهجرة، حيث تتم التنمية عن طريق تشجيع وجلب الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة وتحرير المبادلات التجارية، ويتمثل بعض ملامح التي قدمت للدعم في هذا الخصوص برنامج ميدا "MEDA" الذي يعتبر أداة مالية مهمة من طرف الاتحاد الأوروبي من أجل إنجاح مشروع الشراكة مع دول المتوسط [30].

ولتخفيف وطأة الهجرة غير الشرعية عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم الإعانات المادية للدول المصدرة لها في إفريقيا، قصد تحقيق تنميتها لتحسين أوضاعها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وفي هذا الإطار قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ قدره 4.60 مليار يورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد الأوروبي في إطار البرنامج الأول الذي يدعى "MEDA1" بالنسبة للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999م[31]، كما أقر بعده البرنامج الثاني "MEDA2"، والذي يمتد من الفترة 2000 إلى 2006م بمبلغ قدره 5.35 مليار يورو [32]، والذي يخص دعم أنشطة التعاون التي تؤدي إلى التحول الاقتصادي وتعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي في بلدان البحر الأبيض المتوسط [33]، وما يلاحظ عنها أنها برامج منح إعانات مالية بشروط معينة، كما أنه لم يتم توظيفها في إقامة مشاريع تنموية حقيقة مجسدة على أرض الواقع يعمل الاتحاد الأوربي على تتبعها وإقامتها في دول جنوب البحر المتوسط، حتى تقوم بامتصاص البطالة وخلق فرص عمل تنموية حقيقة.

ومنه فإن اعتماد المقاربة التنموية كسبيل لمعالجة الهجرة غير الشرعية في إفريقية، شرط ضروري ينبغي تجسيده على أرض الواقع والذي يتطلب التنسيق والتعاون من طرف الدول المعنية بها سواء الدول الإفريقية أو الأوروبية على حد سواء، وذلك من خلال:

1. أولا يجب دعم جهود الاتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام والتسوية السلمية للنزاعات، وتحديد برامج إعادة الاستقرار والإعمار في فترة ما بعد النزاعات.
2. التكفل بالانشغالات والاحتياجات الاقتصادية للدول الإفريقية الأكثر فقرا، من خلال تعبئة الوسائل التي من شأنها مساعدة تلك الدول على التقليل من ضغوط الهجرة [34].
3. النهوض بمستوى النواتج التي تعود على المهاجرين والمجتمعات المقصد، فعلى الرغم من أن ترجيح الأدلة يشير إلى احتمال أن يكون الأثر الاقتصادي الكلي على الهجرة على المدى البعيد إيجابيا، فقد يتعرض السكان المحليون الذين يسكنون مناطق فقيرة ولديهم مهارات متدنية لآثار عكسية جراء منافسة المهاجرين لهم في الوظائف والخدمات، غير أنه من الممكن تقليص هذه الآثار عن طريق موازنة الحكومة بسياسات وبرامج تعترف بوجود المهاجرين وتعمل على التخطيط لهم بما يعزز الاندماج، ويكفل عدم فرض أعباء على المجتمعات المستقبلة، ويجب إدراك التكاليف الفعلية للهجرة الوافدة على المستوى المحلي، والنظر إلى كيفية تقاسم هذه التكاليف [35].
4. العمل على إقامة شراكة لتنمية الأقاليم ذات نسبة الهجرة العالية من خلال تشجيع الاستثمارات المباشرة والمثمرة بهدف إيقاف تدفقات الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها، وتعزيز المشاريع الإنمائية التي تخلق فرص عمل مستدامة [36].
5. تمويل الدول الإفريقية المصدرة للهجرة غير الشرعية وتشجيع الاستثمار داخلها، من خلال إنشاء واستحداث صندوق خاص بالتنمية [37].
6. يمكن للمهاجرين في بلاد المهجر أن يشكلوا ملاذا دولهم الراغبة في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مصادر موثوقة وغير مشروطة سياسيا، والتي تتميز بالولاء والمصلحة المتبادلة، وهي خصائص قد لا تتوفر في عديد من مصادر الاستثمارات الأجنبية الأخرى [38]، حيث تستفيد بهذا الشكل الدول الإفريقية من المساهمة التنموية لرجال الأعمال الأفارقة من خلال استثماراتهم في الدول الأم، خاصة تلك الجاليات التي تتسم بالثراء والنفوذ وممارسة المقاولاتية، مثلما الحال للجاليات الصينية والهندية والتي قامت بدور كبير في تحقيق النهضة الاقتصادية لبلدانهم.

7. إن التكامل الاقتصادي هو الطريق الرئيسي للتنمية، والذي يتطلب تحرك اليد العاملة وغيرها من أشكال المشاركة الاقتصادية التي تستلزم حركة الأشخاص، حيث ينطلق الدافع من أجل حرية التنقل القاري للأشخاص من خطة عمل "لاغوس" التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والمعنية بالتنمية الاقتصادية في إفريقيا، سنوات 1980– 2000، والتي تدعو إلى إنشاء سوق مشتركة إفريقية تسمح بحكم تعريفها، حرية حركة عوامل الإنتاج بما في ذلك العمالة، إذ حددت معاهدة "أبوجا" طريقا لتحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية من خلال مراحل متعاقبة من شأنها أن تنسق وتدمج المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية التي تشكل اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وخلال المرحلة الخامسة، ستنشأ سوق مشتركة إفريقية تتيح حرية انتقال الأشخاص، وحقوق الإقامة والتأسيس، انطلاقا من الإزالة التدريجية للعقبات التي تعرقل حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء المدرجة في المادة الرابعة من تلك المعاهدة باعتبارها على قدر من الأهمية لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تشمل التنمية الاقتصادية وتكامل الاقتصاديات الإفريقية [39].

8. وضع سياسات وتشريعات وهياكل لهجرة العمالة على نحو منتظم وشفاف وشامل ومراعي للمنظور الجنساني على الصعيدين الوطني والإقليمي بما يعود عن فوائد كبيرة لدول المنشأ والمقصد للهجرة غير الشرعية، وفي عام 2015، وفي هذا الصدد؛ اعتمد الاتحاد الإفريقي برنامج هجرة العمالة المشترك، الذي يشجع المجالات الحاسمة لتسهيل حرية حركة العمال كوسيلة للنهوض بالتكامل والتنمية الإقليميين، حيث تشمل مجالات النشاط الرئيسية في برنامج هجرة العمالة المشترك؛ قابلية نقل المهارات والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، ووضع إطار للمؤهلات الإفريقية، إذ تواجه معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نقصا في العمالة والمهارات في قطاعات محددة، في الوقت الذي تزداد فيه البطالة في ظل تزايد أعداد الشباب الأفارقة، ويمكن لتجميع المهارات الإقليمية الممكنة من خلال التنقل، أن يساعد على مواجهة هذا التحدي وأن يخصص العمالة في الأماكن التي يكونون فيها أكثر إنتاجية والتي تتواجد الحاجة إليهم فيها، فلأجل أن تكون الشريحة السكانية الكبيرة والمتنامية من الشباب في إفريقيا محركا للتحول الهيكلي في الدول الإفريقية وأن تشكل عائدا ديموغرافيا إيجابيا، ينبغي أن تتاح للشباب الفرص المناسبة والقدرة على العمل في القطاعات الاقتصادية اللازمة [40].

9. التعاون الإقليمي وتنسيق سياسات هجرة اليد العاملة: حيث يمكن للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال هجرة اليد العاملة أن تعمل على تعزيز هجرة العمالة بصورة منتظمة؛ وتلبية احتياجات العرض والطلب من أسواق العمل المحلية

والأجنبية؛ وتعزيز إنفاذ معايير العمل؛ والحد من اللجوء إلى الهجرة غير النظامية. ويمكن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تساهم في هذه الجهود من خلال تعزيز تنقل اليد العاملة على الصعيد الإقليمي [41].

10. تقريبا كل المناطق الحدودية في إفريقيا، هي مناطق مهمشة ولا تتوفر على هامش من التنمية، كما لا تحظى باهتمام في السياسات التنموية الحكومية، لذلك يهجرها الأشخاص باتجاه المدن طلبا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أين تتوفر فرص العمل، لذلك فإنه لا بد من تنمية تلك المناطق الحدودية، ورسم خريطة طريق مستقبلية، تهتم بتوفير كل مقومات الحياة الكريمة لساكنها، وفك العزلة عنها، حيث يقتضي الأمر بناء الهياكل القاعدية والبني التحتية، التي من شأنها أن تمهد الطريق إلى بناء المنشآت الاجتماعية والثقافية والتعليمية الاقتصادية [42].

11. لا بد من المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل الدول الاتحاد الأوروبي، ودونما شروط مفروضة على الدول المصدر للهجرة أو حتى الدول التي تعتبر طرفا ثالثا، بما يفي من تقاسم الأعباء.

12. حوكمة الحدود، حيث تعد "إدارة الحدود التعاونية" عنصرا رئيسيا في أي نظام للهجرة الوطنية، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لأمن الحدود في السيطرة على حركة السلع المحرمة والممنوعة، بما في ذلك المخدرات والأسلحة وما إلى ذلك، وكذا الاستخدام المناسب لتصاريح الاستيراد والتصدير والحصص وضوابط الصرف وما إلى ذلك، والقضاء على تحرك الأشخاص للقضاء على المعابر الحدودية غير القانونية، والاتجار بالبشر وتهريبهم، والقضاء على التهريب غير المشروع للبضائع[43].

13. دعم تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، ولا سيما عملها المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتيسير جمع البيانات وتبادلها[44].

المحور الثالث: نحو تدوين قواعد جديدة للهجرة غير الشرعية من خلال الحماية واحترام حقوق الإنسان

في محاولة لزيادة تدعيم الحلول التنموية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كان لا بد من الحث على اعتماد قواعد جديدة بشأن تلك الظاهرة والتي أصبحت تعد مشكلة لجميع الأطراف المعنية بها، ووضع أطر أخرى تفرض الحماية لهؤلاء المهاجرين وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ومن خلال احترام حقوق الإنسان.

حيث أنه أصبح ينظر لظاهرة الهجرة غير الشرعية نظرة ازدراء وكأنها آفة تهدد كيان الدول وتضعف من قدراتها الاستيعابية نتيجة الكم الهائل من الأشخاص الفارين من سوء الأوضاع السياسية،

الاجتماعية والاقتصادية في دولهم، رغم أن الهجرة في زمن بعيد كانت مصدرا من المصادر الأساسية للتنمية بين الشعوب بفعل التبادلات التجارية والاستعانة باليد العاملة الأجنبية [45].

كما تؤكد حقائق الهجرة في إفريقيا، بما في ذلك أهميتها المتزايدة وإمكاناتها غير المستغلة، على ضرورة قيام الدول بوضع سياسات شاملة بشأن الهجرة، ويتيح التكامل الإقليمي المتنامي وحرية تنقل الأشخاص فرصا كبيرة لتعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة، غير أنها تتطلب أيضا زيادة التعاون فيما بين الدول وتعزيز آليات البيانات والأمن التي تحمي حقوق المهاجرين وتتصدى للجريمة عبر الوطنية، وستتطلب هذه الجهود تعزيز الحوار على المستويات دون الإقليمية والإقليمية وعلى مستوى عموم إفريقيا، وبالنظر إلى أن عدد المهاجرين آخذ في الارتفاع، وأن هذا الاتجاه من المرجح أن يستمر، فإن إدارة الهجرة هي واحدة من أهم التحديات التي تواجهها الدول في القرن الواحد والعشرين، وستتطلب سياسات هجرة مخطط لها تخطيطا جيدا، يتم وضعها وتنفيذها من خلال نهج حكومي شامل، فضلا عن تعميق التعاون مع بلدان المقصد [46].

وبخصوص الجهود العالمية والقارية الخاصة بإدارة الهجرة، فقد اكتسبت المساهمة الكبيرة والمتعددة الأوجه التي يمكن أن تقدمها الهجرة للتنمية أهمية أكبر، وباعتماد أهداف التنمية المستدامة سنة 2015، والإشارات الصريحة إلى الهجرة في ستة من أهدافها الـ 17، تم تعميم الهجرة في السياسة الإنمائية العالمية، وفي نفس السنة، أطلق الاتحاد الإفريقي استراتيجية التنمية في إفريقيا خلال نصف القرن القادم، باعتماد أجندة عام 2063، التي تطمح إلى إفريقيا موحدة ومتحدة سياسيا، وتدعو إلى حرية تنقل الناس ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، إذ ينبغي توحيد التكامل الاقتصادي القاري، الذي يستند إلى عمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتنفيذ بروتوكولاتها الخاصة بحرية تنقل الأشخاص، من خلال تنفيذ بروتوكول الاتحاد الإفريقي الخاص بحرية حركة الأشخاص ومنطقة التجارة الحرة القارية [47].

إن الواقع الذي فرضته الهجرة غير الشرعية على كل الدول الثلاث، المصدر، المعبر والمستقر أصبح يستدعي فعلا التعامل مع الظاهرة والتي أصبحت مشكلا في كثيرا من الأحيان، التعامل معها بكل واقعية وحكامة من أجل حلها ووفق مقاربات إنسانية وتنموية وإدارية شاملة، تهتم بشؤون جميع الدول الأطراف فيها، وذلك لا يتأتى إلا من خلال ما يلي:

أولا- حوكمة وإدارة الهجرة:

إن حوكمة وإدارة الهجرة بشكل أفضل أصبح أمر لا مفر منه، وتحتاج إلى إدارة أفضل بطريقة متكاملة من خلال استراتيجيات وسياسات وطنية شاملة قائمة على حقوق الإنسان ومراعية في ذلك للمنظور الجنساني، ويتعين على هذه الصكوك أن تضم المجالات التي تتقاطع معها الهجرة، وتشرك

جميع السلطات والوكالات الوطنية المعنية بهذه المجالات، من خلال نهج حكومي كامل وآليات تنسيق وطنية، كما تساهم المجموعات الاقتصادية الإقليمية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية ومجتمع الأعمال في حوكمة الهجرة، حيث أنه من الضروري إشراكها في مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم لحوكمة الهجرة، ويكمن دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في حوكمة الهجرة في التنسيق والمواءمة الإقليميين للمعايير والسياسات والمبادرات والقوانين المتعلقة بالهجرة بين الدول الأعضاء فيها، وعلاوة على ذلك، فهي في وضع جيد لتحديد الاتجاهات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي من خلال السياسات الإقليمية وعمليات الحوار وبناء القدرات والبرامج، ولمنظمات المجتمع المدني دور تؤديه من خلال مبادراتها الشعبية والاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية، كما يمكن استخدام وصولها إلى المجتمعات المحلية لجمع معلومات هامة عن أثر سياسات ومبادرات الهجرة، وكيفية تحسينها [48].

وتساعد المنظمات الدولية في حوكمة الهجرة من خلال الخبرة الفنية وبناء القدرات التي توفرها للجهات الفاعلة المشاركة في عملية حوكمة الهجرة، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، أين يستفيد مجتمع الأعمال من هجرة اليد العاملة، إذ يمكن أن يُسهم في الهجرة والتنمية بعدة طرق؛ من قبيل تشجيع تنقل اليد العاملة من خلال فرص العمل الدولية؛ وجذب الاستثمارات من المواطنين المغتربين من خلال الأعمال التجارية، ولذلك فمن المهم إشراكهم في عمليات حوكمة الهجرة، وضمان استيفائهم للمعايير اللازمة في توفير الخدمات للمهاجرين، والاستفادة من تجاربهم بشأن كيفية تحسين سياسات الهجرة من أجل تيسير إدارة الهجرة والتنمية[49].

إن حوكمة الهجرة هي تعبير عن وجهات نظر قد طرحت، خاصة وأن هناك شخصيات دولية قد تناولت هذا الطرح واقتربت منه كثيرا، فمثلا نجد "جون كلود جونكر Jean – Claude Juncker" رئيس اللجنة الأوروبية الجديدة للهجرة، قد عين من جانبه مفوضا ساميا للهجرة وهو اليوناني"ديميتريس أفراموبولوس Dimitris Avramopoulos"، نظرا بالنظر إلى حساسية الموضوع، حيث نجده يذكر بأن سياسة مكافحة الهجرة غير الشرعية لا يمكنها المساهمة في الحد منها إلا بانتهاج سبل تفتح فرصا لهجرة قانونية مقبولة ومنظمة وبشكل صارم، في إشارة منه إلى القارة الأوروبية [50]، قائلا: "إن القارة ستفقد 50 مليون شخص بحلول عام 2050 وفقا للتوقعات السكانية؛ يجب أن تتزود بسياسة منظمة للهجرة وأن من يخالف وجهة النظر هذه سوف يسترسل في مكـافحة هجرة غير شرعية إلى ما لا نهاية " [51].

ووفقا لدراسة عمدت إليها الأمم المتحدة في شهر مارس 2002، تبين من خلالها أن أوروبا ستحتاج إلى47 مليون مهاجر لوقف انخفاض السكان، وإلى 77 مليون مهاجر من أجل الحفاظ على

الفئة النشطة، وأنه بحلول سنة 2050 ستحتاج أوروبا إلى 700 مليون مهاجر للإبقاء على التوازن بين نسبة السكان والفئة العاملة، حيث أن الاستمرار في هذه الوضعية سيؤدي إلى انخفاض سكان بريطانيا بنسبة 4% وألمانيا بـ 11% وإيطاليا بـ 28% سنة 2050، وهو ما دفع المنظمة الأممية إلى تنبيه دول المجموعة الأوروبية إلى التخطيط لمواجهة هذا الوضع، وإلى الفرص التي يمنحها المهاجرون مهما كانت وضعيتهم شرعية أم غير شرعية، وذلك لسد الفراغ البشري الذي يمكنه اجتياح القارة الأوروبية في السنوات القادمة [52].

وعليه فإنه من خلال التفكير العميق لظاهرة الهجرة غير الشرعية، يتضح أن النظام الدولي أصبح يعيش مرحلة جديدة من مراحل التغيير البنيوي للخريطة الاجتماعية والت طرأت عليه في كل مرحلة من مراحل نموه وتغيراته، وهي تندرج ضمن تفرعات القانون الدولي الاجتماعي، شأنها في ذلك شأن عدد من المواضيع الدولية الأخرى التي فرضت نفسها على المنتظم الدولي، وعليه كان لزاما عليه تقنينها كجزء من حماية الإنسان التي ما فتئت تتطور جيلا بعد جيل، من الجيل الأول الذي كان يهتم بالحقوق الفردية سلبية كانت أم إيجابية، إلى حقوق الجيل الثاني الذي فرض تصفية الاستعمار بجميع مخلفاته وأقر حقوقا جماعية مثل حق تقرير المصيرين السياسي والاقتصادي، فالسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية إلى حماية الأقليات، إلى الجيل الثالث الذي بات يهتم بالمنظومة العالمية ككل، وبحقوق الإنسانية جمعاء، من البيئة العالمية إلى الحق في السلم والتنمية والتكنولوجيا، وفي التراث المشترك للإنسانية، والعولمة والتجارة الدولية وتكنولوجيا الاتصالات والحوكمة، وغيرها من الحتميات التي فرضها نفس المنتظم الدولي، إلى جيل رابع من أجيال حقوق الإنسان والتي تصر عل الحق في التنقل والهجرة واختيار بلد معين للعيش فيه، وهو حق منصوص عليه في مواثيق حقوق الإنسان عموما، ومن ثم فإن التفكير في وقف ممارسة هذا الحق من خلال العمل فرض وقفها نهائيا ومنعها بكل الطرق لا يمكن أن يحل المشكلة إلا من خلال انتهاج سياسات وقائية أو باتخاذ تدابير جماعية أو إقليمية يمكنها من إعاقة الهجرة غير الشرعية أو التخفيف منها [53]،

ولذلك الحل الذي يفرض نفسه دائما سواء على الدول الثلاث المصدر – المعبر – المقصد هو الإدارة الحسنة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي لم تعمل على الحد منها جميع الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأوروبية أو الدول الإفريقية وبخاصة منها دول شمال إفريقيا التي تعتبر المتضرر الأكبر منها، ولذلك لا بد من الدول الأوروبية أن تعمل على السماح بدخول هؤلاء المهاجرين بطريقة غير شرعية (قانونية) من خلال سن قوانين فرص العمل الدولية تقوم بتشجيع تنقل اليد العاملة الإفريقية إليها بجميع مستوياتها وخبراتها الفنية، وكذا العمل على تحسين سياسات الهجرة من أجل تيسير إدارة الهجرة.

ثانيا– ضرورة احترام حقوق الإنسان واعتماد مقاربة الأمن الإنساني:

تعطي مقاربة الأمن الإنساني قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا لأبعاده غير العسكرية، والتي ساهمت في بروز وتطوير مفهوم الأمن المجتمعي والأمن الإنساني، والذي يتطلب فهما موسعا للأمن، حيث تشكل حماية الأشخاص وتمكينهم أساسا للأمن وغايته، وبالنسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص في إفريقيا فإنه؛ لها تداعيات تفرضها على الوضع الراهن في الدول التي كانت سابقا منطقة عبور والتي أصبحت دول مستقر لهم، وهذا يحدث أثناء تقطع السبل التي حالت دون بلوغ هؤلاء المهاجرين غاياتهم للوصول إلى دول أوروبا، وبما ينعكس سلبا على الأمن الإنساني في المستويات الهيكلية والحيوية (على المستوى الأمني، السياسي، الاجتماعي، الصحي، الاقتصادي)، وعليه فإن هذه المستويات مجتمعة أو متفرقة تشكل رهانات جوهرية في التعامل مع ظاهرة تهريب الأشخاص والمتاجرة بهم.

ومن ثم فإن التفكير العميق في فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يجعلنا نقتنع بأنها تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل التغيير البنيوي للخريطة الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع الدولي في كل مرحلة من مراحل نموه وتغيراه، وهي تندرج ضمن فروع القانون الدولي الاجتماعي، شأنها في ذلك شأن عدد من المواضيع الدولية الأخرى التي فرضت نفسها على المنتظم الدولي وكان لزاما تقنينها كجزء من حماية حقوق الإنسان التي ما فتئت تتطور جيلا بعد جيل، من الجيل الأول الذي كان يهتم بالحقوق الفردية سلبية كانت أم إيجابية، إلى حقوق الجيل الثاني الذي فرض تصفية الاستعمار بجميع مخلفاته وأقر حقوق اجتماعية مثل حق تقرير المصيرين: السياسي والاقتصادي، والحق في السيادة الكاملة على الثروات الطبيعية، إلى الجيل الثالث الذي بات يهتم بالمنظومة العالمية ككل، وبحقوق الإنسانية جمعاء، من البيئة العالمية إلى الحق في السلم والتنمية وفي التكنولوجيا، وفي التراث المشترك للإنسانية فالعولمة، فالتجارة الدولية وتكنولوجيا الاتصالات والحوكمة وغير ذلك من الحتميات التي فرضت نفسها على المنتظم الدولي [54].

ومن هنا نجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد بدأت تتحدث ابتداء من سنة 1999 إزاء قراراتها التي عنونتها بـ "حماية المهاجرين" والتي عددها 12 قرارا، عن الهجرة والمهاجرين غير الشرعيين بأسلوب الحماية وحقوق الإنسان، وتصف حالة ضعفهم ومعاناتهم والصعوبات التي تواجههم، معترفة بأن الظاهرة هي على أساس عالمي وأنها في تزايد مستمر، مؤكدة على الطابع العالمي لهذه الظاهرة وأهمية التعاون الدولي والإقليمي والثنائي والحوار في هذا الشأن، وضرورة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، مبدية في نفس الوقت ما يساورها من القلق إزاء العدد الكبير والمتزايد من المهاجرين ولا سيما النساء والأطفال، الذين يعرضون أنفسهم للخطر بمحاولة عبور الحدود الدولية دون

حيازة وثائق السفر المطلوبة، مشددة التزام الدول بحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين، فضلا عن حثها جميع الدول على اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لعمليات القبض على المهاجرين واحتجازهم بصورة تعسفية [55].

إن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين ينطوي على التطبيق الفعال للقواعد المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان وكذلك التصديق وإنفاذ الصكوك ذات الصلة على وجه التحديد لمعاملة المهاجرين، كما أن إدارة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية لا ينبغي أن تهدد حقوق الإنسان، لذلك يجب أن تكون معالجتها في سياق التقيد الصارم بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والتعاون الإقليمي والدولي والمشاركة المسؤولية بين دول المنشأ والعبور والمقصد، والعمل معا لضمان عودة كريمة من المواطنين النية الذين لم يعد لديهم الحق في البقاء أو دخول أراضي الطرف الآخر (العائدين) والذين استُنفدت حقوقهم في الاستئناف القانوني داخل الدول التي هاجروا إليها [56].

يعتبر ضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين عنصرا أساسيا من عناصر الإدارة الشاملة للهجرة، وعليه لا بد من:

1. تعزيز السياسات والأطر القانونية الوطنية لضمان حماية حقوق المهاجرين من خلال إدراج الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة بحقوق المهاجرين وحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لعام 1990 الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية 97 و143، والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
2. ضمان معاملة المهاجرين الذين تحتجزهم السلطات العامة معاملة إنسانية ونزيهة بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين أو جنسيتهم أو جنسهم أو أصلهم الإثني أو عرقهم أو غير ذلك، وإتاحة لهم جميع أشكال الحماية القانونية الواجبة التطبيق، بما في ذلك عند الاقتضاء، خدمات الترجمة الشفوية المؤهلة والمراعية للمنظور الجنساني، والوصول إلى قنصلياتهم، والحماية من الاحتجاز التعسفي، وفقا للقانون الدولي والقواعد والمعايير [57].
3. إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين وأُسَرِهِم لأسباب تتعلق بوضعهم كمهاجرين، وإقامة بدائل للاحتجاز تكون في صالح الطفل على أفضل وجه.
4. وضع معايير لمعاملة القُصَّر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

5. تنفيذ بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إفريقيا وضمان حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من إعاقات ذهنية.
6. ضمان وصول جميع المهاجرين إلى المحاكم والمحامين والنظام القضائي، وكذا الهيئات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك فرصة الطعن في إجراءات الإعادة إلى الوطن/ الطرد بطريقة تتفق مع القانون الدولي والمعايير والقواعد، وتشمل السياسات الإنسانية العودة غير القسرية للمهاجر أو أسرته إلى دولته الأصلية بسبب المرض أو الإصابة التي لحقت به بعد دخوله [58].

ثالثا- اعتماد المقاربة الشاملة:

حيث تهدف إلى تبني مقاربة شاملة في التعامل مع الدول الإفريقية؛ خاصة المصدرة منها للأعداد الهائلة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل وجنوب الصحراء، ومع الدول المطلة على المتوسط بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ لا بد من أن تتضافر الجهود الإقليمية والقارية والدولية لاحتواء تلك الظاهرة التي أصبحت تؤرق مختلف الدول، ومعالجة تدفقات الهجرة بطريقة شاملة وإنسانية، وذلك من خلال التعاون الإنمائي الذي يهدف إلى معالجة أسبابها الجذرية، وكذا العمل على زيادة جميع فرص الهجرة القانونية بشكل ملموس، وأيضا من خلال التعاون الدولي في القضاء على جميع المهربين والمتاجرين وحماية حقوق ضحاياهم، والعمل زيادة تفعيل مختلف الآليات والتدابير المتخذة للقضاء على الظاهرة من طرف الدول المستقبلة والمصدرة وحتى الدول المعبر على حد سواء للحد منها.

وفي هذا الصد قد قدم الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في تقريره المقدم في 25 جويلية 2013، والذي جاء بعنوان: "الهجرة الدولية والتنمية"، جدول أعمال طموح يضم ثمانية* نقاط لكفالة نجاح عملية الهجرة للجميع: المهاجرين ومجتمعات المنشأ والمقصد على السواء، مشيرا إلى أن الهجرة هي تعبير عن التطلعات الإنسانية نحو الكرامة والأمن والمستقبل الأفضل، وهي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، ومكون من مكونات أسرتنا الإنسانية، وقد جاء الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية الذي انعقد واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها (A/RES/68/4) المؤرخ في 3 أكتوبر 2013، بالتزكية إعلانا دعت فيه إلى الاعتراف بأهمية مساهمة الهجرة في التنمية، كما دعت إلى تعاون أكبر للتصدي لتحديات الهجرة غير الشرعية ولتسيير هجرة شرعية منظمة وآمنة [59].

وقد سلمت الدول في ذلك الإعلان، بأن الهجرة تسهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والإقرار بأن التنقل البشري عامل رئيسي من عوامل التنمية المستدامة ينبغي مراعاته على نحو ملائم لدى إعداد خطة التنمية لما بعد سنة 2015، كما كررت الدول من خلال الإعلان تأكيد التزامها بمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحايا الإتجار بهم، ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين وحمايتهم من الاستغلال ومن سائر الاعتداءات، مع التأكيد على ضرورة وضع سياسات وطنية وإقليمية لمكافحة الإتجار بالبشر، وتعزيز التعاون على منع الاتجار بالبشر ومحاكمة الأشخاص الضالعين بالتجار وحماية ضحايا هذا الاتجار، وتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والانضمام إليها وتنفيذها، فضلا عن تشجيع الدول الأعضاء على التعاون على بلورة برامج للتنقل تيسر الهجرة الآمنة المنظمة والقانونية بطرق منها إتاحة اليد العاملة مثلا [60].

ومما نؤكد عليه في هذه المقاربة الشاملة، أنه لا بد من تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة في إفريقيا، والتي تعتبر أحد الطرق الكفيلة بالتقليل من موجات الهجرة المتدفقة إلى حد كبير، بما يضمن استقرار الأشخاص المتنقلين في دولهم الأصلية، انطلاقا من أن التنمية تؤدي إلى خلق مناصب الشغل وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة بينها وبين الدول المستقبلة، فمساعدة دول جنوب المتوسط وقارة إفريقيا عموما أصبحت مسألة لا بد منها لضمان استقرار المنطقة وإيقاف ضغط الهجرة، حيث تتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وتشجيع جلب الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة، وتحرير المبادلات التجاري [61]، والعمل على استتباب الأمن في كل دول القارة الإفريقية.

الخاتمة:

لقد شكلت الهجرة غير الشرعية تحديا كبيرا في الوقت الراهن، حيث عجزت جميع الحلول وخاصة منها السياسية والأمنية على مكافحتها رغم السياسات الصارمة والتشديد على الحدود البحرية والبرية لكل من الدول الأوروبية والإفريقية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا من التقليل على الأقل منها، إذ تعتبر الدول الأوروبية أنها تشكل تهديدا أمنيا لاتصالها بالمسائل الأمنية، في حين طالبت دول المغرب العربي أن تعالج بمعالجة إنسانية، حيث أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب أن ينظر لها على أنها تشكل تحديا وفرصا في آن واحد لتعزيز الشراكة الأورو متوسطية، وبالرغم ذلك فإن الظاهرة أصبحت في تزايد مستمر خاصة منذ إسقاط نظام القذافي في ليبيا وتحولها إلى دولة مصدرة لآلاف المهاجرين من الدول الإفريقية وحتى من الدول الآسياوية خاصة في ظل الانفلات الأمني الكبير وسيطرة المليشيات فيها، مما جعل الخبراء يعيدون التفكير في إيجاد آليات أخرى تتعامل مع الظاهرة والتي أصبحت مشكلة تؤرق الدول الثلاث المصدر – المعبر – المقصد، وذلك من خلال مكافحتها

والتقليل منها عن طريق تحقيق التنمية والمساعدة على تحقيقها في القارة الإفريقية، والعمل على تدوين قواعد جديدة للتعامل معها، وهو ما حاولنا توضيحه من خلال العناصر المدروسة، لذلك وجب على جميع الأطراف المعنية بالهجرة غير الشرعية في كل من إفريقيا وأوروبا وحوض البحر المتوسط تطبيقها للتقليل من حدتها حتى لا نقول القضاء عليها نهائيا، لأن الهجرة في أصلها هي ذات طبيعة دولية وهي متأصلة في الإنسان منذ القدم، مما يفرض أيضا ضرورة إعادة العمل بتقنين الهجرة الدولية الخاصة بالعمال مثلما كان معمول به فترة السبعينيات.

توصيات:

أولا: وضع سياسات قائمة على الأدلة من خلال نهج "حكومي كامل": حيث يجب تطبيق الاستراتيجيات التالية:

1. تطوير الهجرة والسياسات ذات الصلة على أساس تحليل البيانات الدقيقة، بما في ذلك اتجاهات الهجرة، والديموغرافيا، وأسواق العمل، والتعليم، والصحة، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، والأزمات.
2. رصد تنفيذ السياسات وتحديثها مع مرور الوقت للتأكد من أنها تعكس وتعالج ديناميات الهجرة الحالية والأهداف الإنمائية.
3. إشراك جميع الوزارات ذات الصلة بقضايا الهجرة في وضع سياسات الهجرة وتنفيذها من خلال آليات التنسيق الوطنية المعنية بالهجرة [62].

ثانيا: التفاعل مع الشركاء لمعالجة الهجرة والقضايا ذات الصلة: ويتم ذلك من خلال:

1. بناء الشراكات وإدامتها للتمكن من الفهم الشامل للهجرة ونشر استراتيجيات وإجراءات فعالة، بما في ذلك مع الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية والمدن والبلديات؛ والجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل أرباب العمل، والنقابات، والمغتربين، ورابطات المهاجرين، والمجتمع المدني، ومجموعات المجتمع المحلي، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية؛ ولا سيما بلدان المنشأ والعبور والمقصد للمواطنين والمهاجرين الوافدين؛ والمنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل في مجال الهجرة والقضايا ذات الصلة.
2. تبادل أفضل الممارسات بشأن حوكمة الهجرة، واتجاهات وحقائق الهجرة الحالية لضمان توافق أطر وعمليات الهجرة مع الواقع الحالي في العمليات الاستشارية الإقليمية، من مثل لجنة التنسيق الفني الإفريقية العربية المعنية بالهجرة، وحوار الهجرة لغرب إفريقيا (MIDWA)، وحوار الهجرة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (MIDCOM) وحوار الهجرة للجنوب

الإفريقي (MIDSA)، والعملية الاستشارية الإقليمية التابعة للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) بشأن الهجرة [63].

ثالثا: تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التجارة: وذلك يكون عبر:

1. تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع التجارة والاستثمار المُنتج والعمالة، فضلا عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، من أجل الحد من عوامل دفع الهجرة في بلدان المنشأ.
2. ينبغي أن تأخذ الاتفاقات التجارية الإقليمية/ الثنائية في الاعتبار الأهمية المتزايدة للهجرة القصيرة الأجل وحركة الأشخاص في سياق التجارة، سواء في السلع أو الخدمات.
3. تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين البلدان الأعضاء في مجال الهجرة والتجارة فيما يتعلق بالهجرة والتجارة، بغية تآزر البرامج والأنشطة.
4. وينبغي للدول الأعضاء الأطراف في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أن تضع آليات تعالج بالتحديد الحركة المؤقتة للأشخاص وتعزيز التجارة في الخدمات.
5. تعزيز التنسيق والحوار بين جميع الوكالات الحكومية المعنية بقضايا الهجرة والتجارة والعمل، من أجل تيسير التنقل المؤقت للأشخاص الذين يقدمون السلع والخدمات.
6. وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية وإقليمية تُيسر أنشطة التجار عبر الحدود، ولا سيما النساء والشباب، كما ينبغي إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ هذه البرامج، مثل نُظم التجارة المبسطة، التي تدعم أعمال التجار الصغار [64].

رابعا: ضرورة التعاون فيما بين الدول وفيما بين الأقاليم: حيث يُبرز العدد المتزايد باستمرار من المهاجرين وتعقيدات حركات الهجرة داخل المناطق وفيما بينها، الحاجة إلى وضع نُهُج مشتركة بين الدول وفيما بين الأقاليم لإدارة الهجرة في إفريقيا، ويمكن تعزيز هذا التعاون من خلال وضع أهداف واضحة، وتوفير الفرص لتبادل الخبرات والآراء وأفضل الممارسات، والعمل على التنفيذ المُنسق للسياسات والبرامج، إذ أن الحاجة إلى التحدث بـ "لغة مشتركة" عند معالجة قضايا الهجرة والنزوح القسري هي خطوة حاسمة، وعملية مستمرة ومتطورة، كما يمكن أن تقدم جهات فاعلة أخرى في المجتمع المدني والمجتمع الدولي مساهمات هامة في هذا الصدد، والعمل على أن يتوسع هذا التعاون والشراكات التعاونية في جميع أنحاء إفريقيا وخارجها، إلى دول وكيانات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية [65]، وذلك كله يكون من خلال:

1. إدماج مسائل الهجرة والنزوح في جداول الأعمال الوطنية والإقليمية الخاصة بالتنمية والأمن والاستقرار.
2. الانخراط في وضع حوار وبرامج بشأن الهجرة والتنمية مع الهيئات الإقليمية والجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المؤسسات المعنية الأخرى [66].

قائمة المراجع:

1 – الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، أديس أبابا، أثيوبيا، الاتحاد الإفريقي، ص. 3.

2 – " Dynamics of African Economic Migration", the Africa Center for Strategic Studies,15 December 2017, see the link:

https://africacenter.org/spotlight/dynamics-african-economic-migration/

3 – Ibid.

4 – لخضر زازة، الهجرة غير الشرعية من المكافحة إلى التنمية المستدامة، (الجزائر/ القبة القديمة: منشورات الدار الخلدونية، 1438هـ – 2017م)، ص ص. 47 – 48.

5 – تمبيسا فاكودي ومحمد النما الشيخ، "الهجرة من الجنوب إلى الجنوب في اتجاه بيئة معادية: دراسة تحليلية عن العنف الأخير الذي حدث ضد المهاجرين الأفارقة في جنوب إفريقيا"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (2 جوان 2015)، ص. 2.

6 – داليا قانصو، " ليبيا والهجرة الأفريقية: أزمة أوروبا من صنع يديها "، (2018/02/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/2/15/ليبيا-والهجرة-الأفريقية-أزمة-أوروبا-من-صنع-يديها

7 – أحلام محمد الكميشي، " الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة "، (2017/05/12)، نقلا عن موقع مركز ليبيا للإعلام المستقل على الرابط التالي:

http://www.libya-al-mostakbal.org/95/23123-الموقف-حساسية-بين-ليبيا-عبر-الشرعية-غير-الهجرة/ وعبثية-المواجهة.html

8 – أحلام محمد الكميشي، مرجع سابق.

9 - Ali Younes, "A tale of human traffickers and Libyan slave markets", (29/11/2017), see the link: https://mg.co.za/article/2017-11-29-a-tale-of-human-traffickers-and-libyan-slave-markets

10 - Wolfram Lacher, "Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region", (September 2012), Carnegie Endowment for International Peace, p.6, see the link: http://carnegieendowment.org/files/sahel_sahara.pdf

11 - Mark Micallef, The Human Conveyor Belt: trends in human trafficking and smuggling in post-revolution Libya, (Geneva: The Global Initiative against Transnational Organized Crime, March 2017), p. 7.

12 – زينب شاكر السماك، "الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا: هروب غير شرعي نحو فردوس الموت"، (2018/02/13)، نقلا عن الرابط التالي: https://annabaa.org/arabic/rights/9527

13 – زهية كتاب، "مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو– مغاربية"، مجلة صوت القانون، م. 5، ع. 1، (أفريل 2018)، ص.63.

14 – صالح زياني ومنير مباركية، "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"، دفاتر السياسة والقانون، ع. 13، (جوان 2015)، ص. 316.

15 – ليندة زموري، الهجرة غير الشرعية بين مشاكل الإصلاحات الداخلية وسياسات الدول المستقبلة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 5، (جويلية 2013)، ص ص. 128 – 129.

16 – يوسف خميس أبورفاس، "هجرة الأفارقة عبر المتوسط"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث 2015 – 2016، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2017، ص. 134.

17 – يوسف خميس أبورفاس، مرجع سابق، ص.134.

18 – ليندة زموري، مرجع سابق، ص.130.

19 – عبد الوهاب عمروش، "الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمصالح الإفريقية"، في: محمد غربي وآخرون (محررا)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، (الجزائر/ بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، 2014)، ص. 223.

20 – نفس المرجع، ص. 223.

21 – نفس المرجع، ص. 224.

22 – عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص. 224.

23 – نفس المرجع، ص ص. 224 – 225.

24 – نفس المرجع، ص. 225.

* إطار سياسة الهجرة في إفريقيا: هو وثيقة مرجعية غير ملزمة ولا يفرض أي التزامات على الدول الأعضاء، وهي توفر توجيهات ومبادئ لمساعدة الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة وتنفيذ سياساتها الوطنية والإقليمية الخاصة المتعلقة بالهجرة، وفقا لأولوياتها ومواردها، وبما أن تدفقات الهجرة وأنماطها وأحجامها وديناميكاتها تتباين فيما بين الدول والأقاليم، فإن إطار سياسة الهجرة في إفريقيا لا يوفر آليات لتعبئة الموارد لتنفيذ أو رصد وتقييم الإجراءات الموصى بها، لأن تلك ستحددها الدول أو المناطق على أساس استراتيجيات وسياسات الهجرة الخاصة بها، وديناميات الهجرة التي شكلتها، ومع ذلك؛ يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والوكالات والمؤسسات المتخصصة التي لديها خبرة وكفاءات في مجال الهجرة، أن تدعم الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعبئة الموارد اللازمة.

25- الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 - 2027)"، مرجع سابق، ص. 1.

26 - نفس المرجع، ص. 1.

27 - نفس المرجع، ص ص. 1- 2.

28 - " الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 - 2027) "، مرجع سابق، ص. 89.

29 - " بعثة إفريقية أوروبية أممية ترحب بالعودة الطوعية للمهاجرين من ليبيا "، (2018/03/18)، نقلا عن الرابط التالي:

https://www.panapress.com--/بعثة-إفريقية-أوروبية-أممية-ترحب-بالعودة-الطوعية-للمهاجرين-من-ليبيا-12-630540836-12lang3-index.html

30 - محمد سمير عياد، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في: محمد غربي وآخرون (محررا)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، (الجزائر /بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، 2014)، ص. 403.

31 - أحمد طعيبة ومليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، دفاتر السياسة والقانون، ع. 15، (جوان 2016)، ص. 32.

32 - "Le programme MEDA",(02/12/2018), voir le lien :
https://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/instruments-financiers.shtml

33 - MEDA 2, (12/12/2018), see the lien :
https://www.welcomeurope.com/european-funds/meda-ii-262+162.html#tab=onglet_details

34 - عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص. 231.

35 - عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص ص. 235 - 236.

36 - نفس المرجع، ص. 232.

37 - أنيسة بدروني ومحمد حاج بن علي، "جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، في: محمد غربي وآخرون (محررا)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، (الجزائر /بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، 2014)، ص. 200.

38 - صالح زياني ومنير مباركية، مرجع سابق، ص. 314.

39 - الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 - 2027)"، مرجع سابق، ص. 6.

40 - نفس المرجع، ص. 11.

41 - نفس المرجع، ص. 14.

42 - حبيب حسن اللولب، "تنمية المناطق الحدودية المغاربية: مدخل للبناء المغاربي"، (2018/12/26)، نقلا عن الرباط التالي:

https://www.raialyoum.com/index.php/دكتور-_بيب-_سن-اللولب-تنمية-المناطق-ا/

43 – الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص. 19.

44 – نفس المرجع، ص. 38.

45 – ليندة زموري، مرجع سابق، ص. 128.

46 – "الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص. 5.

47 – "الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص ص.5 – 6.

48 – نفس المرجع، ص ص. 8 – 9.

49 – "الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص ص. 8 – 9.

50 – لخضر زازة، مرجع سابق، ص. 233.

51 – نفس المرجع، ص. 233.

54 – نفس المرجع، ص. 234.

53 – لخضر زازة، مرجع سابق، ص. 229.

54 – لخضر زازة، مرجع سابق، ص ص. 227 – 228.

55 – نفس المرجع، ص. 240.

56 – "African Common Position on Migration and Development", The Executive Council Decision (EX.CL/Dec.264 on Migration and Development (VIII), 25 – 29 June, 2006 Banjul, THE GAMBIA, The African Union, p. 6.

57 – "الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص. 39.

58 – نفس المرجع، ص. 39.

* تتمثل النقاط الثمانية التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره ما يلي: حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، الحد من تكاليف هجرة اليد العاملة، القضاء على استغلال المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر، معالجة محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، تحسين التصورات العامة عن المهاجرين، إدماج الهجرة في خطة التنمية، تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة، وأخيرا تعزيز الشراكات والتعاون في مجال الهجرة.

59 – لخضر زازة، مرجع سابق، ص. 259.

60 – نفس المرجع، ص. 260.

61 – محمد سمير عياد، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، (محمد غربي وآخرون محررا)، (بيروت/المحمدية – الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية ناشرون، 2014)، ص. 403.

62 – "الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص ص. 9 – 10.

63 – نفس المرجع، ص. 10.

64 – "الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص. 36.

65 – نفس المرجع، ص. 46.

66 – "الإطار المُنَقَّح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018 – 2027)"، مرجع سابق، ص. 46.